ملخص البحث

باللغة العربية:

اتخذت الحكومة المصرية بدءًا من عام 2014 العديد من السياسات والإجراءات التي هدفت إلى تشجيع عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في الدولة. وتمثل ذلك في طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي في 9 يناير 2016 مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال أربع سنوات، واستحداث مجلس النواب لجنة للتشغيل والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مارس 2016، وإنشاء الحكومة هيئة جديدة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أبريل 2017، وتقديم الحكومة مشروع جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أغسطس 2019 وافق عليه مجلس النواب مبدئيًا في يناير 2020.

وقد نجحت هذه السياسات في خلق تحول نوعي في بيئة عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة سواء من حيث تطوير الإطارين القانوني والمؤسسي اللازم للعمل، أو زيادة أعداد المستفيدين من التمويل المتاح. لكن مع ذلك، استمرت عمومًا معاناة المشروعات المتوسطة والصغيرة من ضعف فرص التسويق، وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتدني القدرة التنافسية، واختلاف فائدة الإقراض التي تقل بالنسبة للمشروعات الكبيرة وترتفع بالنسبة لباقي المشروعات. في هذا الإطار، يسعى البحث إلى اقتراح حزمة جديدة من الحوافز التسويقية والضريبية والتمويلية لمساندة عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وربط هذه المشروعات بالمشروعات الكبيرة والقومية التي تنفذها الدولة.

باللغة الإنجليزية:

Since 2014, the Egyptian government has adopted several policies and procedures that aimed at supporting the small and medium enterprises (SMES). These policies and procedures included the announcement of his Excellency Abdel Fattah el Sisi of the Central Bank Initiative to fund SMES with EGP 200 Billion in January 2016, the establishment of a new legislative committee and a new governmental agency dedicated for SMES in March 2016 and April 2017 respectively, and the introduction of a new bill to organize the work of this sector in August 2019.

These policies has succeeded in changing the atmosphere organizing the work of the SMES in Egypt with new legislative and institutional framework adopted, and an increase in the total number of beneficiaries. However, the existing problems have continued such as lack of marketing opportunities, weakness of technology used, deterioration of the competitive capability, and the differentiation in the interest rate among different types of enterprises. In this context, the research seeks to propose a new package of marketing, tax and financial incentives to support the work of SMES, and to link these projects to large and national projects implemented by the state.

الفهرس

القسم الأول: الإطار النظري للبحث	**3-13**
1. مقدمة	3
2. أهداف البحث	4
3. أهمية البحث	4
4. المشكلة البحثية والتساؤلات الرئيسية	5
5. الدراسات السابقة	5
6. منهجية البحث وأدواته	12
7. الإطار النظري	12
8. تقسيم البحث	12
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية	**13-33**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	**13-18**
أولاً: تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة	13
ثانيًا: المشروعات المتوسطة والصغيرة: الأهمية والخصائص	17
الفصل الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة	**19 -29**
أولا: الاطار القانوني	19
ثانيًا: الإطار المؤسسي	21
1. هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	21
2. الوزرات والهيئات الاخري	23
3. البنك المركزي	26
4. الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص	29
الفصل الثالث: النتائج والتوصيات. آليات دعم وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة	**30-32**
أولاً: التكامل مع الحركة العامة للاقتصاد	30
ثانيًا: توفير حوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة	31
ثالثًا: تكثيف برامج التوعية المقدمة للشباب	32
المراجع	**33-36**

القسم الأول: الإطار النظري

مقدمة:

يُعتبر القطاع الخاص هو المُشغل الرئيسي في مصر حيث يعمل به قرابة حوالي 20 مليون مشتغل مقارنة بـ 5.8 مليون في الجهاز الإداري للدولة، و818.8 فرد في القطاع العام/ الأعمال العام، وذلك من إجمالي المشتغلين الذي وصل في 2019 إلى 26 مليون نسمة وفقًا لنتائج بحث القوى العاملة في 2018. ومؤدى ذلك أن نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص في مجمله تصل إلى 76.9% منها 33% في القطاع الرسمي، وحوالي 41-45% في القطاع غير المُنظم/ الرسمي ويعمل أغلبية الشباب المصري في القطاع الخاص الذي يوفر حوالي 750 ألف فرصة عمل سنويًا منها حوالي 350 -400 ألف فرصة في القطاع الخاص غير الرسمي، وذلك بعد أن توقفت الحكومة عن تعيين الخريجين من عام 1984.

وتندرج الأغلبية الساحقة لوحدات القطاع الخاص في مصر ضمن فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي تمثل 99% من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص (ما عدا الزراعة)، وتقوم بتشغيل حوالي 66% من إجمالي القوة العاملة وخصوصًا المرأة، وتساهم بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة، وتساهم بنسبة 4% من إجمالي الصادرات أي أن إنتاجها موجه أساسًا إلى السوق الداخلي[1].

لذلك، حرصت الدولة على تشجيع هذه المشروعات وإيجاد البيئة المؤسسية والقانونية اللازمة لدعمها، وذلك بدءًا من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991. وزاد هذا الاهتمام بدرجة غير مسبوقة بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في يونيو 2014، فقام مجلس النواب باستحداث لجنة للتشغيل والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مارس 2016، وأنشأت الحكومة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أبريل 2017 بديلًا عن الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون الأداة الحكومية الرئيسية لدعم هذه المشروعات ورعايتها، وبدأ عدد من البنوك في توفير برامج لإقراض المشروعات المتوسطة والصغيرة. وتزامن ذلك مع طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي في 9 يناير 2016 مبادرة لتخصيص 200 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال أربع سنوات.

في هذا الإطار أيضًا، اهتمت الحكومة بسن القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة البطالة لدى الشباب، وتنظيم العمل بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة وإطلاق طاقات الشباب في مجال ريادة الأعمال، وذلك بغرض مساعدة الشباب على تجاوز "الفجوة الاقتصادية" التي كانت إحدى الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة 25 يناير 2011. فنصت المادة الثانية من الباب الأول من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 على أن المبدأ الثاني الحاكم للاستثمار في مصر هو "دعم الدولة للشركات الناشئة وزيادة الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة لتمكين الشباب وصغار المستثمرين"، وتقدمت الحكومة بمشروع قانون لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى مجلس النواب في مارس 2019 يكون بديلاً عن قانون "تنمية المنشآت الصغيرة"" رقم 141 لسنة 2004. واحتوى هذا المشروع على عدد كبير من الحوافز لتنظيم عمل هذه المشروعات.

[1] قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة، **الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة**. متاح على رابط http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/SMEExportDevelopmentPoliciesSector/Pages/default.aspx

نجحت هذه السياسات في تنشيط مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر. فحسب تصريح نائب محافظ البنك المركزي في 9 ديسمبر 2019، فقد نجحت مبادرة البنك المركزي في إقراض مبلغ 150 مليار جنيه استفاد منه عدد 575 ألف مشروع منهم 100 ألف مشروع جديد أى أن 82.7% من التمويل اتجه إلى دعم مشروعات قائمة و17.3% لدعم مشروعات جديدة

لكن ذلك التحسن ما زال يصطدم ببعض المشكلات أهمها معاناة المشروعات المتوسطة والصغيرة عمومًا من ضعف فرص التسويق، وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدم، وتدني القدرة التنافسية، واختلاف فائدة الإقراض التي تقل بالنسبة للمشروعات الكبيرة وترتفع بالنسبة لباقي المشروعات. ومواجهة المشروعات متناهية الصغر مشكلة تمويل إضافية تتمثل في قلة عدد البنوك الراغبة في دعم هذا النوع من المشروعات، وارتفاع فائدة الإقراض التي تقدمها شركات التمويل إلى 40% أحيانًا. أضف إلي ذلك تخوف قطاع كبير من الشباب من التقدم للحصول على هذه المشروعات.

اهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. التعرف على الدور الذي تقوم به المشروعات المتوسطة والصغيرة في تشغيل الشباب، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصري.
2. بحث المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وسبل التغلب عليها.
3. تقييم دور الأجهزة والمؤسسات المعنية بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، وأبرزها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، وغيرها من أجهزة مساندة لتنمية مثل هذا النوع من المشروعات.
4. الاستفادة من الخبرات الدولية خصوصًا لدول جنوب شرق أسيا في دعم هذه المشروعات، وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والحوافز التسويقية والضريبية لها بما يساعدها على الاستمرار والنمو.
5. محاولة اقتراح بعض السياسات والإجراءات لتحفيز النمو في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وبحيث يكون أداة محفزة للنمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وعملية:

1. عدم وجود دراسات ورسائل جامعية كافية اهتمت برصد وتقييم التغير الحادث في سياسات الدولة في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بعد 2014، ودور هذه السياسات في تقليل نسبة البطالة التي وصلت في الربع الأول من عام 2019-2020 إلى 7.8٪ من إجمالي قوة العمل.
2. الدور الكبير الذي تقوم به المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر في تشغيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم، وتحفيز النمو في عجلة الاقتصاد القومي، وذلك على النحو السالف ذكره، وبما يتسق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".
3. خبرات التنمية في الدول النامية والمتقدمة، والتي كشفت عن الدور المهم للمشروعات المتوسطة والصغيرة في تشغل الشباب وحفز النمو الاقتصادي بها.

المشكلة البحثية والتساؤلات الرئيسية:

تتمثل المشكلة البحثية الرئيسية في بحث وتقييم السياسات التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة من 2014–2019 لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة المقدمة للشباب.

ويبدأ المجال الزمني بتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب الرئيس، وإعلانه في حملته الانتخابية عن أهمية تبني سياسات جديدة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة المقدمة للشباب. وينتهي في 2019 وتقديم الحكومة لمشروع قانون باسم "تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" إلى مجلس النواب في أغسطس 2019، وافق عليه المجلس مبدئيًا في أبريل 2020.

وانطلاقًا من هذا التحديد لمشكلة البحث، يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث في: هل نجحت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في دعم وتشجيع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة 2014–2019 في تشغيل الشباب وحفز النمو في الاقتصاد القومي.

وينبثق عن ذلك السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية، وذلك كما يلي:

1. ما هي السياسات والإجراءات التي اتخذتها أجهزة الدولة لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في يونيو 2014؟ وكيف اختلفت هذه السياسات والإجراءات عن سابقتها؟
2. هل يقبل الشباب على إنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة؟ وما هي العقبات التي يواجهونها في ذلك؟
3. هل نجحت المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال فترة الدراسة في خفض نسبة البطالة العامة، وتوفير فرص عمل لائقة للشباب؟
4. هل يمكن الاستفادة من الخبرات التي اتبعتها الدول المتقدمة ودول جنوب شرق أسيا في تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر؟
5. ما هي السياسات والإجراءات المقترحة لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة القادمة؟

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: بحوث ودراسات تتعلق بأثر المشروعات المتوسطة والصغيرة في نمو الاقتصاد

1. **المشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصادات العربية. دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع (القاهرة: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2019).**

هدف التقرير إلى بلورة واعادة هيكلة الادوار التنموية للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصادات العربية من خلال نماذج وسياسات عملية تدعم جهود التنمية المستدامة على المستوي العربي من جهة. وعلى مستوي الدول العربية وفق مستويات التنمية بها من جهة اخري مع الاخذ في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص.

ورصد التقرير إدراك الدول العربية لأهمية دور المشروعات المتوسطة والصغيرة، وخاصة فيما يتعلق بخلق الوظائف والحد من البطالة، وقدرتها على الحد من الفقر في العديد من الدول العربية باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. كما اهتم بباقي الادوار الاقتصادية والتقانية (المراعية للأبعاد البيئية) الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة وأن لها أدوار فعالة في التحول الهيكلي او تسريع النمو او تدعيم الصادرات والمنتجات السلعية والخدمية ذات المستوي المعرفي المرتفع. كذلك سلط التقرير الضوء على أهم التحديات التي تعترض طريق اجراء دراسات او رسم سياسات موجهة لتلك المشروعات في الدول العربية وصياغة استراتيجيات لبناء دور جديد للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

2. مني عطية حزام خليل: التخطيط للتنمية البشرية المستدامة لاعادة تاهيل الشباب في سوق العمل، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة حلوان،س2008، ع25 (اكتوبر2008)، ص ص1361-1394.

هدفت الدراسة الي تحديد متطلبات التخطيط للتنمية البشرية المستدامة لاعادة تاهيل الشباب لسوق العمل، وتحديد دور المؤسسات الاهلية في ذلك. وتوصلت الدراسة ان الغالبية العظمي من الشباب لديهم استعداد لتغيير عملهم الحالي والالتحاق بعمل افضل إذا كان العمل يكسبهم خبرات جديدة، كما توصلت الدراسة لاستعداد الشباب لتلقي التدريب والتاهيل لأى عمل جديد، وأن المهن التي يرغب الشباب العمل بها هي الاعمال المرتبطة بالبيع والشراء والتسويق والاعمال الادارية والاعمال الفنية المرتبطة بالإنتاح والسياحة والفنادق.

3. حمد وجيه بدوي: تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004)

يهدف الكتاب الي تعميق فكر العمل الحر لدي الشباب وتحفيزهم على الاستثمار في المشروعات الصغيرة لمواجهة تحديات المستقبل وذلك من خلال تبؤ المشروعات الصغيرة دورها الحيوي في الاسهام في زيادة الناتج القومي.

يعرض الكتاب لتعريف المشروعات الصغيرة وأهميتها، كما يناقش كيفية تعميق فكر العمل الحر لدي الشباب من خلال استعراض ثقافة العمل الحر ونماذج من خطط عمل مشروع صغير، والسوق والتسوق، ومهارات الاتصال الفعال والعلاقات العامة للمشروع الصغير، كما يعرض الكتاب لاهم الاهداف التنموية ومعايير التقييم الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة، ثم يعرض مراحل عمل المشروع الصغير والذي يبدا من الفكرة وينتهي اعداد خطة للمشروع والشروع في التنفيذ. وفي الجزء الثاني، يقدم الكتاب بعض النماذج الارشادية والتطبيقية لتنفيذ مشروعات صغيرة، وتوصل الكاتب من خلالها الي ان المشروعات الصغيرة تعد نواة الاقتصاد القومي، وأن الشباب يتوجه الي المشروعات الصغيرة نظرًا لعدم توافر الوظائف الحكومية، وعدم القدرة على تأسيس مشروعات كبري.

ومن اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للشباب، وضرورة تيسير الاجراءات لحصول الشباب على قروض المشروعات الصغيرة.

ثانيًا: بحوث ودراسات تتعلق بتأثير المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر

1. دراسة عادل حسن محمد عبد الواحد (2019): تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الدور البيئي

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور بنك التنمية الصناعية المصري في دعم الصناعات الصغيرة، واستكشاف القصور في دور البنك نحو تمويل هذه الصناعات وخاصة المتوافقة بيئيًا منها. وتم ذلك من خلال تحليل دور الائتمان في تنمية الصناعات الصغيرة وكذلك المتوافقة بيئياً في تجارب بعض الدول، ودراسة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة عامة.

وقد اعتمدت الدراسة على مصفوفة SWOT بهدف تحديد أبعاد ونقاط القوة والضعف بالبنك، والفرص والتحديات التي تواجهه لتفعيل دوره، وقد تم التركيز على الدور البيئي، وتم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي بحيث يمكن تتبع دور البنك في تمويل المشروعات الصغيرة وتحليل الإحصاءات المنشورة خلال الفترة من عام 2008 حتى 2018، للتوصل إلى فاعلية دور البنك من عدمه، وأيضًا المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والعلاقة التمويلية بينها وبين البنك، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي في استخلاص النتائج والتوصيات.

وكشفت الدراسة عن الدور الإيجابي الذي يلعبه الائتمان في تنمية الصناعات الصغيرة وخاصة المتوافقة بيئياً في تجارب بعض الدول كالهند واليابان، وعن ضعف التوجه البيئي للمشروعات الصغيرة في مصر، وعن قصور دور بنك التنمية الصناعية في تمويل الصناعات الصغيرة ذات التوجه البيئي على النحو الذي برز في تدنى القروض البيئية التي يمنحها البنك.

واقترح الباحث في نهاية دراسته أن تقوم الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة من أجل تشجيع التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة وتبادل البيانات بينهما، وتحديث الآلات التي لدى المشرع المتوسط أو الصغير، وذلك بما يؤدى الى التطور التكنولوجي ونقل الخبرة والمعرفة والارتقاء بالجودة البيئية الشاملة للمنتجات مما يعود بالنفع على المشروعات الصغيرة والاقتصاد القومي.

2. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 275 (2016): الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمى في مصر

هدفت الدراسة إلى تشخيص وضع القطاع غير الرسمي وتحديد المشاكل التي يواجهها، وطرح مجموعة من الاجراءات التي تدعم تحول القطاع غير الرسمي من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي الاقتصاد الرسمي مما يؤدي الي رفع كفاءتها، ويؤهلها للقيام بالمهام التنموية المنوطة بها.

وأوضحت الدراسة صعوبة الاندماج الكامل للقطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي وقت إجراء الدراسة، وإن اقترحت خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع تباعًا. كما كشفت عن عدم وجود ثقة بين العاملين في ذلك القطاع والدولة، وعدم وجود رؤية واضحة للحكومة في التعامل مع القطاع غير الرسمي خاصة من حيث عدم تكامل جهود الجهات الحكومية المختلفة، وضعف استراتيجيات الاتصال بين الحكومة والعاملين في ذلك القطاع.

3. عزيزة سلام حاب الله: دور مراكز الشباب في نشر ثقافة العمل بين الشباب، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2009.

هدفت الدراسة الي تحديد الخدمات الفعلية التي تقدمها مراكز الشباب لنشر ثقافة العمل الحر عند الشباب، والتعريف بمتطلبات نشر ثقافة العمل الحر بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة، والعوامل الايجابية التي يجب ان يتم تدعيمها لتحسين دور

مراكز الشباب في نشر ثقافة العمل الحر. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بتطبيق استمارة استبيان ودليل مقابلة. وتكونت عينة الدراسة من 247 مفردة منهم 222 من الشباب و25 من المسئولين بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة.

واشارت نتائج الدراسة الي ان هناك ايجابيات اقتصادية لتدعيم العمل الحر داخل مراكز الشباب من خلال زيادة المعارض الخارجية وتوفير دراسات الجدوي لمشروعات الشباب، وان هناك اتفاقا بين غالبية الشباب على ان هناك صعوبة في الحصول على القروض رغم التسهيلات التي تقدمها مراكز الشباب، وان الامكانيات المتوفرة لا تكفي للقيام بالمشروعات التي يرغبون في تنفيذها. واوصت الدراسة بتوفير الدعم الكاف لنشر ثقافة العمل الحر.

4. سلسة قضايا التخطيط والتنمية: العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مصر العربية، العدد رقم 206، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008.

أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من المبادرات الناجحة في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في مختلف المجالات، الا انها كانت بوجه عام مبعثرة وغير متسقة ان لم تكن متعارضة– ومنعزلة، وهو ما أدى الي تقليل استفادة الاقتصاد وقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة من هذه المبادرات، وأن هناك خلل في السوق وانقسامًا بين هذه الجهود من جهة، وبين الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية للحكومة من جهة اخرى.

وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في حتمية التوجه نحو بناء عناقيد صناعية وتحالفات استراتيجية في المجالات المختلفة سواء كانت "صناعية– انتاجية –تسويقية –تمويلية –تكنولوجيا"، وزيادة الدراسات المتعلقة بالعناقيد ودورها في تحقيق تنافسية المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتحفيز الجهات المختلفة المتعلقة بموضوع التحالفات الاستراتيجية في تدعيم القدرة التنافسية لتلك المشروعات، وتحديد العوامل الجوهرية الرئيسية التي تساعد في تحقيق مزايا تنافسية على المدي القصير والطويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة، واعادة هندسة المشروعات وتأكيد اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات.

وذلك فضًلا عن تدعيم الروابط بين تلك المشروعات وبين المشروعات الكبيرة سواء بالدمج والتملك أو بإقامة المشاريع المشتركة او التحالفات، وتنشيط وجود جمعيات اهلية ومكاتب استشارية تقوم بمساعدة صغار المستثمرين واقناعهم بفكرة التحالف وازالة مخاوفهم، وتوافر العناصر الاساسية لنظام تخطيط الموارد وتكامل الادوار وتناسقها، ووجود اهداف محددة لكل اللاعبين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة.

5. دراسة محمد سيف الاسلام رمضان (2010): إثر السياسات الائتمانية في البنوك على تمويل المشروعات المغذية في جمهورية مصر العربية.

أوضحت الدراسة أن المشروعات المتوسطة والصغيرة تعد بمثابة الأساس اللازم للتنمية الصناعية في الدولة، وأن النهضة الصناعية في أغلب دول العالم المتقدم قد ارتكزت على إدماج هذه الصناعات مع الصناعات الكبيرة في منظومة متكاملة من خلال ما يعرف بالمشروعات المغذية، وأن هذه المشروعات تعتبر شرط ضروري لتنمية الاقتصاد الوطني وعلاج العجز التجاري.

كما أوضحت أن ذلك غير متحقق في الحالة المصرية بدرجة كبيرة، فمازالت هذه المشروعات تعانى الكثير من المعوقات التي تحول دون الدمج الكامل في قطاعات الصناعة المختلفة، وأبرزها معوق التمويل. ففيما يتعلق بقدرات التمويل الذاتي

للمشروعات المتوسطة والصغيرة بصفة عامة، والمشروعات المغذية بصفة خاصة، فأنه يتسم بالمحدودية نظرًا لضعف قدرات الأفراد أصحاب هذه المنشآت على تدبير التمويل اللازم، كذلك صعوبة نفاذ هذه المشروعات إلى أسواق المال. لذلك، يعتبر الائتمان المقدم من البنوك (الائتمان المصرفي) أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لقيام هذه المشروعات وتنميتها بما يراعى الظروف الخاصة لهذه المنشآت وبأسعار فائدة تناسب هذا القطاع.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع وقدرة المشروعات الصغيرة والمغذية على النمو والانتشار، وذلك كما يتضح من الخبرات الدولية، وإلى أن السياسة الائتمانية للجهاز المصرفى المصرى لا تعمل على تحفيز الإقراض لهذه المشروعات، وان هناك حاجة ماسة لمضاعفة القروض الممنوحة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة الأمر الذى ينعكس إيجابيا على المشروعات المغذية المصرية.

6. دراسة شيرين محمد الشرقاوي، دور مراكز التدريب فى التنمية البشرية "دراسة لعينة من العاملين بالصناعات الصغيرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2010.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع مراكز التدريب التي تخدم قطاع الصناعات الصغيرة، وحجمها في المجتمع المصرى ومدى فاعلية دور مراكز التدريب في التنمية البشرية للعاملين بهذا القطاع سواء من حيث الأساليب المستخدمة في التدريب وآليات المتابعة بعده، ودراسة العائد الاجتماعي والاقتصادي من التدريب على الأفراد الذين تلقوا هذا التدريب، وكذلك التعرف على معوقات مراكز التدريب التي تخدم قطاع العاملين بالصناعات الصغيرة، ومدى انفتاح مراكز التدريب على التقنيات الحديثة والصناعات الإليكترونية.

وتم ذلك من خلال التطبيق على عينة يتراوح سنها بين 19 إلى 45 سنة أغلبها من المتزوجين، ويتنوع مستوى تعليمها بين تعليم متوسط وجامعي، ويتراوح دخل الأسر فيها من 1000 إلى 2500 جنيه.

وكشفت الدراسة عن أ) أن أغلب المتدربين تعرفوا على هذه المراكز عن طريق المعارف والأصدقاء وكانت نسبة الذين تقدموا للتدريب عن طريق وسائل الاعلان قليلة، وعن أنهم وجدوا صعوبة فى الالتحاق بهذه المراكز نتيجة لعدم توافر الدعاية والإعلان بالشكل الكافي عنها. ب) أن أغلب هذه المراكز لا تفرض شروط للالتحاق بالتدريب غير الرغبة الشخصية للمتدرب والتي تتراوح ما بين الحصول على العمل أو الرغبة في تطوير المهارات الشخصية. ج) ضعف نسبة المتدربين على الحرف التابعة لمركز الخزف ومركز الحرف التقليدية بالفسطاط، وذلك لدقه هذه الحرفة وصعوبة في تسويق منتجاتها بالإضافة لارتفاع أسعار التدريب الخاص داخل المركز، فقيمة الحصه الواحدة مثلا لتدريب على الحلى 150جنيها للحصه الواحدة، وذلك مقارنة بجمعية الأكمل الخيرية التي تزداد أعداد المتدربين فيها لإن اشتراك شهر التدريب لا يتعدى العشرون جنيها. د) عدم ملائمة فترات التدريب فجميع الدورات المنعقدة صباحية، ولا توجد فترات مسائية للمتدربين غير المتفرغين. هـ) أن غالبية المتدربين لم يحصلوا على أي قروض، فهم أما يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون بنفس مركز التدريب بعد انتهاء فترة التدريب. و) عدم وجود متابعة من مراكز التدريب للمتدربين بعد انتهاء فترة التدريب. وأشار غالبية المتدربين إلي أن مراكز التدريب بجمع بين الأسلوبين النظري والعملي بما يعمل على إيصال المعلومة بيسر لهم.

7. **سميرة ابراهيم الدسوقي، فاعلية برامج جمعية الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي لمواجهة مشكلة بطالة الشباب: دراسة ميدانية مطبقة بمدينة 6اكتوبر، في "المؤتمر العلمي الثامن عشر،الخدمة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،2005.**

هدفت الورقة الي قياس مدي فعالية مشروعات وبرامج جمعية الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي بمدينة السادس من اكتوبر في مواجهة مشكلة البطالة. واستخدمت منهج المسح الاجتماعي ودراسة الحالة وتم اعداد مقياس كاداة للتطبيق على عينة احتمالية قوامها 48شابا وشابة من المستفيدين من الجمعية. واوضحت النتائج ضعف دور الجمعية فيما يخص التسهيلات والاجراءات التي تقدمها للمستفيدين، وفي تقديم التدريب المهني والفني المناسب، واهمال دور الاخصائيين الاجتماعيين. واوضحت الورقة أهمية العمل على مواجهة المعوقات التي تواجه مقيمي المشروعات الصغيرة، وضرورة اهتمام الجمعيات بعمل دراسات جدوي لمشروعات الشباب، وان تحظي هذه المشروعات بقدر كبير من التمويل، والاهتمام بدور الاعلام في دعم وتشجيع الصناعات الوطنية، وتعميق جهود الجمعيات الاهلية في النواحي المادية والمالية، والاهتمام بتوفير الكوادر والكفاءات المهنية داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

8. **عبد الحليم عباس قشطة: بطالة الشباب الريفي المتعلم والمشروعات الصغيرة، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الامريكية، 2004.**

هدفت الدراسة الي التعرف على اهم خصائص شباب الخريجين بصفة عامة، والشباب الخريجين اصحاب المشروعات الصغيرة بصفة خاصة، وكذلك التعرف على خصائص اسر الشباب الخريجين من حيث النوع والحجم ودرجة تعليم افراده وحيازة هذه الاسر للاراضي الزراعية، والتعرف على درجة الانفتاح الثقافي والجغرافي لشباب الخريجين اصحاب المشروعات، وتحديد اتجاه الشباب الخريجين نحو اقامة المشروعات الصغيرة، والتعرف على عمل الشباب الخريجين في الوقت الحاضر ونوعية المشروعات التي قام بها، وطبيعة هذه المشروعات ومدي استمراريتها ونجاحها.

وكشفت الدراسة ان اتجاه المبحوثين نحو اقامة المشروعات الصغيرة كان مرتفعًا مما يدل على رغبتهم في اقامة مثل هذه المشروعات، وان المشكلات التي واجهت الخريجين عند اقامة المشروعات الصغيرة تمثلت في صعوبة التسويق وقلة الخبرة وعدم توافر المستلزمات وصعوبة الادارة والمتابعة.

9. **نجوي عبدالهادي ترك: الاعلام وهموم مشروعات الشباب الصغيرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص173.**

هدف الكتاب الي التعرف على بعض سمات مجتمع الشباب اصحاب المشروعات الصغيرة من حيث علاقتهم بالمشروع والحالة التعليمية والثقافية،ومصادر الحصول على معلوماتهم حول التجربة، توقوية الوعي البيئي لدي الافراد والمسئولين وزيادة المعلومات عن البيئة وتوضيح المعني البيئي للمشروعات واهميته. وتمثلت أهم النتائج في ان وسائل الاعلام تقدم دورًا مهمًا في تشكيل الوعي الجماهيري بمراحله تجاه قضايا المجتمع، وإن ظهور المجتمعات الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية يعتبر من المتغيرات المهمة التي اسهمت في تطوير المشروعات الصغيرة والارتفاع بمعدل العائد الاقتصادي بها، وأن الشباب يطالب وسائل الاعلام بمزيد من التوعية والكشف عن المشكلات الميدانية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وتقديم ادارة متخصصة لعلاج مشكلاتها، وان يهتم الصندوق الاجتماعي بالعائد الاجتماعي من المشروعات اكثر من العائد المادي، وأن يتزامن ذلك مع توفير الخبرة الاستشارية للمشروعات، والاستفادة من جهود الجمعيات الاهلية قي نقل تجارب الشباب الناجح في القري والمدن.

ثالثًا: دراسات وبحوث تناولت الخبرات الدولية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة

1. **دراسة نجوى أمحمد عبد السلام التائب، دور الصناعات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا: دراسة تطبيقية (1995-2004)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، 2017.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية المستدامة في ليبيا، وتشخيص المشكلات التي تُعيق نشاطها وتطورها، ووضع الحلول والمقترحات لتفعيل دورها. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن الصناعات المتوسطة والصغيرة تساهم في نمو كل من الناتج الزراعي والصناعي والخدمى للدولة، وأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ودرجة الانفتاح الاقتصادي، كما أنه توجد علاقة تبادلية بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومؤشرات التنمية المستدامة، وأن لهذه المشروعات دور ملموس في تحسين مستوي المعيشة وتخفيف حدة البطالة والفقر.

2. **دراسة سمير زهير الصوص بعنوان "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2010.**

ناقشت الدراسة تعاريف المشروعات المتوسطة والصغيرة، وسماتها، ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومزاياها وخصائصه، وذلك بالتطبيق على فلسطين، واستعرضت تجارب 11 دولة أسيوية وعربية وأوربية شملت كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا والهند وبنغلاديش وسنغافورة، ومصر والسودان والسعودية والكويت، وإيطاليا. وخلصت الدراسة إلى انتهاج هذه الدول عدة سياسات لدعمها شملت الإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية المساندة بالإضافة إلى نظم التدريب والتأهيل، والاستشارات الفنية والاقتصادية.

وشمل ذلك على سبيل المثال إلزام الشركات الكبيرة الفائزة بمناقصات حكومية بتخصيص نسبة معينة من قيمة المناقصة لصالح الشركات المتوسطة والصغيرة (30% في اليابان)، وتشجيع الشركات الكبيرة على التعاقد من الباطن مع المشاريع المتوسطة والصغيرة (كوريا الجنوبية)، وقصر إنتاج عدد من السلع الاستهلاكية على المشروعات المتوسطة والصغيرة لضمان تسويق منتجاتها (الهند). وذلك بالإضافة إلى حزمة من الحوافز الضريبية والائتمانية شملت إنشاء صندوق حكومي لضمان القروض والمشروعات المتوسطة والصغيرة في كوريا الجنوبية في 1976، وإعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة الدخل لمدة معينة، ومنح حوافز ضريبية للمشروعات المُقامة في المناطق النائية (اليابان وكوريا الجنوبية)، أو المشروعات العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة لمدة معينة (ماليزيا).

3. "**Small & Medium Enterprise Development Policies in 6 ASEAN Countries, Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation", Japan, March 2008.**

أكد تقرير منظمة المشروعات المتوسطة والصغيرة و الإبداع الإقليمي باليابان بعنوان "سياسات تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في ست دولة أسيوية" على أهمية توفير الحوافز الضريبية لتشجيع الشركات الناشئة، واستشهد بتجارب اليابان وماليزيا والهند، فماليزيا تمنح شركات التكنولوجيا العالية والمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي إعفاءً ضريبيًا لمدة 10 أعوام وقد يصل إلى 15 عامًا في بعض الحالات، وتوفر اليابان مثلًا نظامًا استثنائيًا للضرائب المفروضة على المنشآت الصغيرة حيث تمنحها الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وبما يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

منهجية البحث وأدواته:

يستخدم البحث المنهج الوصفي في دراسة وتقييم السياسات التي اتبعتها الحكومة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة 2014–2019، ومصفوفة SWOT بهدف تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في السياسات والإجراءات التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة، وذلك بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال عرض تجارب بعض الدول مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا ومقارنتها بالتجربة المصرية.

وتتمثل أدوات البحث فيما يلي:

1) مسح الأدبيات السابقة التي اهتمت برصد المشروعات المتوسطة والصغيرة، وسياسات الدولة تجاهها.
2) تحليل مضمون الخطط التنفيذية والبيانات الرسمية والتصريحات والحوارات الصحفية للمسئولين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة.
3) رصد أبرز الخبرات الدولية والعربية في تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وسبل استفادة مصر منها.
4) إجراء مقابلة متعمقة مع عدد (3) من المسئولين عن الملف في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفي وزارة الشباب والرياضة.

الإطار النظري:

مفاهيم الدراسة:

تأخذ الدراسة بمفهومي المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي وردت في مشروع القانون المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب في 4 أغسطس 2019. ويُقصد بالمشروعات المتوسطة في أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي علي 50 مليون جنيه ولا يجاوز 200 مليون جنيه، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأسمالها المدفوع علي 5 مليون جنيه ولا يجاوز 15 مليون جنيه، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية حديثة التأسيس يزيد رأسمالها المدفوع على 2 مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه.

ويُقصد بالمشروعات الصغيرة كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي على مليون جنيه ولا يجاوز 50 مليون جنيه، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأسمالها المدفوع على 50 ألف جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية حديثة التأسيس يزيد رأسمالها المدفوع على 50 ألف جنيه ولا يجاوز 2 مليون جنيه.

تقسيم البحث:

يقسم البحث مبدئيا الي ثلاثة فصول:

يستعرض الفصل الأول الإطار المفاهيمي المتعلق بمفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة، والمفاهيم المرتبطة بها مثل ريادة الأعمال، والعناقيد الصناعية وغيرها، ودور هذه المشروعات في تشغيل الشباب وتعظيم نمو الناتج القومي داخليًا وخارجيًا.

ويحلل الفصل الثاني السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة 2016–2019.

ويطرح الفصل الثالث رؤية لتطوير عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر من خلال المقابلة الميدانية مع عدد من المسئولين المعنيين بالملف، واستعراض الخبرات الدولية والمقارنة خاصة خبرات دول جنوب شرق أسيا.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي

يسعى هذا الفصل إلى تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتفرقة بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها والمتداخلة معها، وبيان خصائصها، وأهميتها بالنسبة لعمل الاقتصاد بشكل عام.

أولاً: تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة

لا يوجد تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة، حيث يختلف التعريف من دولة لاخري وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية الصناعات القائمة، وحجم السكان، ومدي توافر القوي العاملة ومستوي تأهيلها، ومستويات الاجور والدخل، وغيرها. كما يختلف التعريف وفقا لأهدافه وأغراضه من حيث كونها تمويلية او احصائية او لاي اغراض اخري.

في هذا الاتجاه، كشفت دراسة لمعهد ولاية جورجيا بامريكا أن هناك اكثر من 55 تعريفًا مختلفًا في 75 دولة. وأرجعت صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات المتوسطة والصغيرة الي صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع واخر، أو قطاع واخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي، وتنوع فروع النشاط الاقتصادي، وتعدد المصطلحات التي تشير الي المشروعات المتوسطة والصغيرة[1]. ويوضح الجدول التالي بعض التعريفات المختلفة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في عدد من الدول والمنظمات الدولية:

جدول رقم (1)

التعريفات المختلفة للمشروعات المتوسطة والصغيرة

الدولة	عدد العمالة	معايير اخري
الولايات المتحدة **– مشروعات صغيرة ومتوسطة**	–اقل من500عامل	اقل من5مليون دولار سنويا
الاتحاد الاوربي **–مشروعات متناهية الصغر** **–مشروعات صغيرة** **–مشروعات متوسطة**	–اقل من10عمال –اقل من50عامل –من50الى250عامل	مبيعات اقل من7مليون يورو سنويا او5مليون يورو حجم الاصول مبيعات اقل من40مليون يورو سنوياو27مليون يورو حجم الاصول
تايلاند **–مشروعات صغيرة** **–مشروعات متوسطة**	–من15الى50عامل –من51الي200عامل	اصولها اقل من 50مليون باهت اصولها اقل من200مليون باهت

[1] عمر خلف فزع، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق–التوطين والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،2013 ، ص130.

الدولة	عدد العمالة	معايير اخري
مصر **-مشروعات متناهية الصغر** **-مشروعات صغيرة**	-لايزيد عدد العاملين فيها على50عاملا	يقل راسمالها المدفوع عن 50الف جنيه لايقل راسمالها عن50الف جنيه
اليابان **-مشروعات صغيرة** **-مشروعات متوسطة**	-اقل من50فرد -من51الي99فرد	راس المال المستثمر اقل من 50مليون
البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية **-المشاريع المتوسطة والصغيرة**	-هي التي توظف اقل من50عامل في الدول النامية، واقل من500عامل في الدول المتقدمة	
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين **-مشروعات متناهية الصغر** **-مشروعات صغيرة** **مشروعات متوسطة**	-يعمل بها اقل من5عمال -يعمل بها6-15عامل -يعمل فيها من15-50عامل	-راسمالها المستثمر في الاصول الثابتة(عدا الارض والابنية وراس المال العامل)اقل من5000دولار امريكي -راسمالها المستثمر في الاصول الثابتة اقل من15000دولار -تستثمر من15000-25000في الاصول الثابتة
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **-منشات ميكروية** **-منشات صغيرة جدا** **-منشات صغيرة** **-منشات متوسطة**	-من1-4 -من5-19 -من20-99 -من100-500	
دول مجلس التعاون الخليجى **-مشروعات صغيرة** **-مشروعات متوسطة**		-يبلغ متوسط راسمالها المستثمر افل من مليوني دولار -المنشات التي يستثمر كل منها 6مليون دولار

المصدر: مصادر وادارة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة: تجارب دولية،المعهد العربي لتخطيط الكويت،2014.

ويتضح من الجدول أن معظم التعريفات تعتمد على معيار عدد العمال كمعيار وحيد واساسي لتصنيف المشروعات حسب الحجم، الا ان هذا المعيار ليس محل اتفاق بين الاحجام المختلفة (صغري او متناهية الصغر، وصغيرة، ومتوسطة،

وكبيرة) خاصة في ضوء الاثر المباشر للتقدم التكنولوجي المتسارع في وسائل الانتاج على حجم العمالة المستخدمة في المشروع. لذلك، قد اقترح العديد من الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية المعنية معايير اضافية لتحديد وصف المشروع، منها راس مال المشروع، مقدار المبيعات والايرادات، معيار الانتاج، التقنية المستخدمة، استهلاك الطاقة[1] .

وفي مصر، أفرد قانون تنمية المنشات الصغيرة رقم 141/**2004** مادتين ضمن الباب الأول لتعريف المنشات الخاضعة لأحكام لهذا القانون. واعتمدت التعريفات على عنصرين اساسيين، وهما: راس المال، وعدد العاملين ولم تتطرق لحجم المبيعات:

مادة(1): يقصد بالمنشاه الصغيرة كل شركة او منشات فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا انتاجيًا او تجاريًا او خدميًا.

- ولايقل راس مالها المدفوع عن خمسين الف جنيه ولايجاوز مليون جنيه.
- ولايزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا.

مادة(2): يقصد بالمنشاة متناهية الصغر فهي كل منشاة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا انتاجيًا او خدميًا او تجاريًا ويقل رأس مالها المدفوع عن خمسين الف جنيه.

ومن خلال مبادرته لتشجيع القطاع المصرفي على اتاحة التمويل لهذه المنشات، تبني البنك المركزي في عام 2008 تعريفًا مختلفًا للمشاريع المتوسطة والصغيرة، فقد حدد المشاريع المتوسطة والصغيرة بانها "الشركات لايقل حجم مبيعاتها عن مليون جنيه ولايزيد عن20مليون جنيه وكذلك الايقل راس المال المدفوع عن حدود250 الف جنيه ولايزيد عن 5مليون جنيه"[2]، أى أنه لم يفرق بين المشاريع الصغيرة أو المتوسطة وقام بإدراجها في فئة واحدة. وفي ضوء تطور سياسات البنك وقراراته في مجال تنظيم عمل المصارف التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة[3]، اتخذ البنك المركزي في ديسمبر 2015 تعريفًا اكثر تفصيلا للمنشات المتناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة استند إلى حجم الاعمال سواء المبيعات او الايرادات السنوية، ورأس المال المدفوع، بالإضافة إلى اعتبار حجم العمالة معيارًا استرشاديًا.

جدول رقم (2)

تصنيف البنك المركزي للمنشات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الشركات والمنشات	متناهية الصغر	الصغيرة جدا	الصغيرة	المتوسطة
حجم الاعمال	اقل من مليون جنيه	1–10مليون جنيه	10–20مليون جنيه	20–100مليون جنيه
حجم العمالة	اقل من10 عمال	اقل من200عامل	اقل من200عامل	اقل من200عامل

[1]تقرير التنمية العربية، **المشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصادات العربية:دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة**، الاصدار الرابع 2009 (القاهرة: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2019)، ص 1.

[2]"قرار مجلس ادارة البنك المركزي بشان تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشات المتوسطة والصغيرة" **موقع البنك المركزي المصري**، كتاب دوري، 16ديسمبر2008:
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/5BOAACFA-252D-43AE-8A8A-FF91CB2A9048/1319/14SMEs_AR.pdf

[3]المشروعات المتوسطة والصغيرة: عماد التنمية الاقتصادي في مصر، **موقع اتحاد المصارف العربية**.

الشركات والمنشات	متناهية الصغر	الصغيرة جدا	الصغيرة	المتوسطة
راس المال المدفوع	اقل من50الف جنيه	50الف–5مليون جنيه للمنشات الصناعية 3مليون جنيه للمنشات الغير الصناعية 5 –10مليون جنيه للمنشات الصناعية 3–5مليون جنيه للمنشات غير الصناعية		

المصدر: كتاب دوري بتاريخ7ديسمبر2015 بشان اصدار تعريف للشركات والمنشات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة، البنك المركزي المصري.

في السياق نفسه، تبنت **وزارة التجارة والصناعة** تعريفًا للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وفقا للقانون15 لسنة2017 والخاص بتسيير اجراءات منح التراخيص الصناعية، وأصدرت قرارًا تنفيذيًا بشأن هذه التعريفات ينص على أنه:

1. يقصد بالمشروعات المتوسطة والصغيرة كل شركة او منشاة تباشر نشاطًا صناعيًا ولايقل حجم اعمالها عن50مليون جنيه ولايزيد عن 200مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشات الجديدة التي ليس لها حجم اعمال، الايقل راسمالها المدفوع عن 5ملايين جنيه ولا يتجاوز 15مليون جنيه.
2. المشروعات الصناعية الصغيرة يقصد بها كل شركة او منشاة تباشر نشاطًا صناعيًا لايقل حجم اعمالها السنوي عن مليون جنيه ولايزيد عن50مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشات الجديدة التي ليس لها حجم اعمال الايقل راسمالها المدفوع عن50الف جنيه ولا يتجاوز 5مليون جنيه.
3. اما المشروعات الصناعية المتناهية الصغر، فقد نص القرار على انها كل شركة أو منشاة تباشر نشاطًا صناعيًا لايتجاوز حجم اعمالها السنوي مليون جنيه، وبالنسبة للشركات او المنشات الجديدة التي ليس لها حجم اعمال الايجاوز راسمالها المدفوع عن50الف جنيه.

ويعتبر هذا القرار أكثر مرونة من التعريف الوارد في قانون تنمية المنشآت الصغيرة، فلم يقصر المنشات المتوسطة والصغيرة على أن تكون منشات فردية، واستند على عنصر المبيعات بالاساس لتحديد فئة كل منشاة عامة بالفعل، وكذلك الي عنصر المال المدفوع في حالة المنشات حديثة التاسيس.

ويأخذ بعض الباحثين بتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي يصنف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بناء على معيار العمالة المستخدمة. وهذا التصنيف قسم المنشآت إلى منشآت متناهية الصغر، حيث توظف ما بين 1–4 عامل، بينما المنشآت الصغيرة يتراوح عدد العمال فيها ما بين 4و49، والمنشآت المتوسطة يتراوح عدد العمال فيها بين 49 و99 فردًا[1].

وبصفة عامة، يتداخل مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة في الممارسة العملية مع مفهوم ريادة الأعمال، وحاضنات الأعمال، والتي عرفها دف (Duff2008): بانها تنظيم يقدم العديد من خدمات تطوير الاعمال، وتحقق الحاضنة احتياجات الشركات الجديدة بمرونة عن طريق احتضانها في مكان صغير. كما توفر الحاضنة مجموعة من الخدمات التي شأنها تعزيز

[1] انظر إبراهيم الغيطاني، إعادة تقييم منظومة المشاريع الصغير ومتناهية الصغر في مصر، **سلسلة بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 17، يوليو 2016، ص 10.

معدلات نجاح ونمو المنشآت الجديدة مما يعظم من أثرها في التنمية الاقتصادية[1]. كما عرفها سميث (Stuart Smith2011) بأنها أى مجموعة برامج اعدتها الحكومة، أو تحالف اعمال، أو مجموعة اكاديمية تتضمن تدريبًا وخدمات متنوعة. والهدف من ذلك مساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنات لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة اثناء مرحلة البداية[2]. وعادة ما تقوم الحاضنة بتوفير الدعم للشركات الناشئة بشكل مباشر او عن طريق شبكة من علاقاتها.

ثانيًا: المشروعات المتوسطة والصغيرة: الأهمية والخصائص

توفر المشروعات المتوسطة والصغيرة نحو80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم بنحو85% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لها[3]. ففي الصين، بلغ عدد هذه المشروعات في عام 2019 ما يزيد عن 38 مليون مشروع تقوم بتشغيل 80% من قوة العمل، وتمثل 90% من إجمالي المشروعات الاقتصادية، وتساهم بنسبة 60% في الناتج المحلي الإجمالي. وفي الهند، بلغ عدد هذه المشروعات 42.5 مليون مشروع تمثل 95% من الوحدات الصناعية في الدولة، وتوظف 40% من إجمالي قوة العمل محتلة بذلك المركز الثاني بعد الزراعة، وتساهم بنسبة 29% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كندا، بلغ عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة في ديسمبر 2017 عدد 1.171 مليون مشروع (مقارنة بعدد 28 ألف مشروع كبير)، قامت بتشغيل 89.6% من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص، وساهمت بنسبة 52.5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت هذه الخبرات إلى الدور المهم الذي تقوم به الدولة في تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وأنها ساهمت في كثير من الدول بما يعادل 30% من قيمتها، وذلك بتقديم دعم مالي وفني لها.

كما تلعب هذه المشروعات دورًا في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوي المعيشي للفئات الاكثر فقرًا عن طريق توفير فرص عمل للعمالة غير الماهرة والفقيرة، التي لا تحتاج الي مستويات مرتفعة من التدريب، حيث تعتبر تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات المتوسطة والصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية ولا تتطلب مخاطرة، الا ان تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة، كما يمكن تاسيس المزيد منها بسهولة لانها لا تتطلب راس مال كبير ولا تقنيات عالية، فتعتبر تلك المشروعات وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص عن طريق تشجيع روح المبادرة والعمل الحر للشباب ليصبحوا رواد اعمال واصحاب مشاريع خاصة مما يجنب هدر طاقاتهم وانتظار تأمين فرصة العمل. أى أنها بذلك، تعتبر أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة.

وتشير الخبرة العالمية إلى زيادة أهمية تلك المشروعات إذا ما ما تم ربطها بسلاسل القيمة العالمية والعناقيد الصناعية التي توفر فرص غير محددة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية، وإذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة في عملها.

وبصفة عامة، تتميز المشروعات المتوسطة والصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من الاحجام الاخري، ومن اهمها:

---

[1] محمد صالح الحناوي، واخرون، **حاضنات الاعمال، الدار الجامعية** (الاسكندرية: الدرار الجامعية، 2001)

[2] الشميمري احمد، وسرور على سرور، **حاضنات الاعمال** (الرياض: مكتبة الشقري،2013).

[3] ثائر محمود رشيد واخرون، استراتيجية دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الي تجربة العراق، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد5، العدد10، 2013،ص137.

1. انخفاض الطاقة الانتاجية فقد ساعد التطور التكنولوجى على امكانية تجزئة العمليات الانتاجية مما اتاح الفرصة للدول النامية الدخول في مجالات انتاجية ومنها مجالات الصناعات الكيميائية.
2. انخفاض الاجور وعدم التاثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي الي ارتفاع الاجور في المشروعات الكبيرة.
3. انخفاض الحجم المطلق لراس المال وهو ما يتلائم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.
4. الاعتماد على الخامات المحلية مما يؤدي الي انخفاض الاستيرا وبالتالي التاثير الايجابي على الميزان التجاري.
5. القدرة على الانتشار الجغرافي واثر ذلك على تخفيف الهجرة من الريف للحضر
6. التخفيف من حدة التركيز الصناعي.
7. مراكز التدريب تعتبر تلك المشروعات مراكز لتدريب العمالة ومن ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

وفي مصر، ووفقًا لنتائج التعداد العام للسكان والمنشأت لعام 2017، بلغ اجمالي المنشات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة نحو2.4مليون منشاة تمثل المشروعات متناهية الصغر حوالي 2.3 مليون منشاة تقارب 97%من مجمل المشروعات العاملة في القطاع، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي64.4 الف منشاة بنسبة2.7%، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة7.8 الف منشاة ما يعادل0.32%. ويتركز نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة بصورة اساسية في قطاع تجار الجملة والتجزئة واصلاح االمركبات حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة العاملة في هذا القطاع حوالي57% من اجمالي عدد مشروعات القطاع ككل العاملة في الاقتصاد، وتوزعت هذه النسبة كالاتي، متناهية الصغر58%، صغيرة 24.3%، متوسطة 21.8%.

شكل(1)

توزيع المنشآت متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة (منشآة)

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان لاعداد كتاب حول المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة في الدول العربية" فبراير2019.

في ضوء ذللك، يناقش الفصل الثاني الإطر القانونية والمؤسسية التي تبنتها الدولة لدعم العمل بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، وتقييم ذلك الدور.

الفصل الثاني

الإطار القانوني والمؤسسي لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة

يهدف هذا الفصل إلي عرض السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة من 2014 إلى 2019، وبيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع السياسات التي سبقتها، وتقييم هذه السياسات والإجراءات.

اولا: الاطار القانوني

يتمثل الإطار التشريعي المنظم لعمل المشروعات المتوسطة والصغيرة حتى أبريل 2020 في قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة رقم(141) لسنة 2004، والذي عرف المنشات الصغيرة بأنها "كل شركة او منشاة فردية تمارس نشاطًا انتاجيًا او خدميًا او تجاريًا لايقل راسمالها عن خمسين الف جنيه ولايجاوز مليون ولايزيد عدد العاملين على خمسين عاملا (مادة1)، وعرف بالمنشات المتناهية الصغر بأنها "كل شركة او منشاة فردية تمارس نشاطا انتاجيًا او خدميًا او تجاريًا لايقل راسمالها المدفوع عن خمسين الف جنيه (مادة2)، وبذلك يكون المشرع قد استخدم معياري العمالة وراس المال في تعريف المنشآت الصغيرة، ومعيار راس المال في تعريف المنشآت متناهية الصغر. ومثّل تبني تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقت صدور القانون نقلة نوعية هامة عملت على تحديد خصائص هذه المشاريع، ومن ثم تحديد طبيعة معاملاتها مع القطاع المصرفي أو الجهات الحكومية المختلفة.

ونص القانون في مادته الثانية على أن يكون الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات واجهزتها والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية وغيرها من الجهات.

وفي مجال تقييم هذا القانون، فأنه قد احتوى على مواد مشجعة لعمل المشروعات المتوسطة والصغيرة، ولكن لم يتم تنفيذه بالشكل المطلوب مما دفع الحكومة إلى التقدم بمشروع قانون جديد فرق بين المشروعات ليس استرشادًا برأس المال المدفوع كما في قانون المنشآت، بل بتفرقة بين أنواع المشروعات الصناعية وغير الصناعية، وتضمن مزيدًا من المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية، فضلًا عن حوافز للشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال[1].

فمنح المشروع حوافز غير ضريبية للأنشطة والمشروعات العاملة بالقطاع غير الرسمى التى تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها، ومشروعات ريادة الأعمال، ومشروعات التحول الرقمى والذكاء الصناعى، والمشروعات الصناعية أو المشروعات التى تعمل على تعميق المكون المحلى فى منتجاتها أو المشروعات التى تقوم بإحلال وتجديد الآلات والمعدات والأنظمة التكنولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج، والمشروعات التى تخدم نشاط الإنتاج الزراعى أو الحيوانى، والمشروعات التى تعمل فى

[1] البرلمان يوافق على قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموع مواده، **الموقع الالكتروني لليوم السابع**، 21 أبريل 2020.

مجال تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات المتصلة بذلك، والمشروعات التى تقدم ابتكارات جديدة فى مجال الصناعة وأنظمة التكنولوجيا، ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، وأجاز القانون استحداث أنشطة أو مجالات جديدة.

وأتاح مشروع القانون قيام مجلس إدارة جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة بمنح العديد من الحوافز التشجيعية، ومنها رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها وذلك بعد تشغيله، ومنح المشروعات آجال لسداد قيمة توصيل المرافق بما فى ذلك الإعفاء الكلى أو الجزئى من فوائد التأخير، وتحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين، وتخصيص أراضى بالمجان أو بمقابل رمزي، ورد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروع، والإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع، أو تخفيض قيمة هذه الضمانات، ورد أو تحمل، كلى أو جزئى، لقيمة الاشتراك فى المعارض. ويجوز أيضًا لمجلس الإدارة وضع برامج حوافز نقدية وفقاً للمعايير التى يُحددها، وذلك فى حدود ما يُخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وفيما لا يجاوز ثلاثة من عشرة فى الألف (0.3٪) من الناتج المحلى الإجمالى وبحد أدنى 1.5 مليار جنيه سنوياً.

وتشجيعاً للشركات الداعمة للمشروعات، أعطي مجلس الإدارة سلطة منح أي من الحوافز السابقة، للشركات والمنشآت الداعمة التى لا تندرج ضمن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فقط فى حدود الأعمال التى تدعم المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون وتسهم فى تنمية بيئة محفزة لها. وذلك عند إقامة مجمعات صناعية أو إنتاجية أو حرفية أو خدمية تتضمن مساحات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وعند إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال تقدم خدماتها للمشروعات وعلى الأخص المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال. وأعفى مشروع القانون مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الأول من قانون حماية الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2002.

كما وضع القانون حزمة من الحوافز الضريبية، حيث أعفي المشروعات ومشروعات الاقتصاد غير الرسمى التى تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها المشروعات للحصول على التمويل، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجاري، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات. وحسب القانون، تُحصل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 2%من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، عدا سيارات الركوب، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون.

كما أعفي القانون الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع فى شراء أصول أو الآلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف، وذلك وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

ولأغراض إتاحة مصادر تمويل متنوعة لمشروعات ريادة الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون، نص القانون علي أن يضع مجلس الإدارة برامج لمنح حوافز نقدية لصناديق الاستثمار والشركات التى يكون من بين أغراضها تمويل المشروعات،

ويستحق هذا الحافز عند تصرفها فى كل أسهمها أو حصصها فى هذه المشروعات، وذلك وفقاً للقواعد والحدود والضوابط التى يُقرها مجلس الإدارة، وتكون هذه البرامج فى حدود ما يتم تخصيصه فى الموازنة العامة من موارد مالية وفقاً لأحكام القانون.

ويتضح من التقييم الأولي للخبراء أن القانون الجديد يمثل طفرة نوعية في تنظيم عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويبقي دخول بنوده حيز التنفيذ، وصدور اللائحة التنفيذية الخاصة به في وقت سريع، وعلى نحو توافقي، وهو ما يتطلب تنسيق بين كافة الجهات وتقدير لحجم الموارد المتاحة وادارتها بشكل جيد.

ثانيا: الاطار المؤسسي

تعتبر هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هى الجهة الحكومة الرئيسية المعنية بعمل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي كان مسماها سابقًا الصندوق الاجتماعي للتنمية في ضوء قانون 141 لسنة 2004، وتوجد جهات أخرى تقوم بالعمل في نفس المجال أبرزها الوزارات الأخرى ذات الصلة، والبنك المركزي المصري الذي برز دوره بشدة في أعقاب تكليف الرئيس هبد الفتاح السيسي له في يوم 9 يناير 2016 بأن يكون الجهة المشرفة على مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه خلال أربعة سنوات لدعم هذه المشروعات، وذلك بالإضافة إلى الشركات والجمعيات الأهلية التي برز دورها في إقراض هذه المشروعات وتنفيذها أحيانًا.

1. **<u>هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:</u>**

انشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 كأحد أهم شبكات الامان الاجتماعي في مصر للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل على نطاق واسع، والتعامل مع الاثار الجانبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي، وتخفيف اجراتها عن محدودي الدخل. وكان ذلك على خلفية أزمة العائدين من الخليج بعد اندلاع حرب الكويت في عام 1991[1].

وتنقسم برامج الصندوق الاساسية إلى أربعة محاور رئيسية، هى: تنمية المشروعات الصغيرة، وتنمية المشروعات متناهية الصغر، والتنمية المجتمعية والبشرية، ونشر وتعميق ثقافة العمل الحر بين الشباب من الجنسين، وتحديد المشكلات وطرق التغلب عليها.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تبني الصندوق في تنفيذ مهمته عدة محاور أساسية تمثلت فيما يلي:

1. تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك باعتباره " المؤسسة الرئيسية المنوطة بوضع وتبني السياسات الخاصة بتطوير ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ودعم وصولها للتمويل المطلوب من أجل تعزيز نموها".
2. المشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي اولوية لمشروعات البنية الاساسية كثيفة العمالة.
3. تشجيع مختلف البرامج والسياسات التي تهدف الي ترسيخ ثقافة ريادة الاعمال بين الشباب وطلاب الجامعات والمعاهد الدراسية، وتوفير الفرص للتدريب بهدف التشغيل الي جانب تعزيز المبادرات التي تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة.

[1] مداخلة المهندس أحمد الجندي، **ورشة عمل مغلقة عن التمكين الاقتصادي للشباب**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 13 يناير 2020.

وانقسمت الخدمات التي قدمها الصندوق إلى خدمات مالية، وأخرى غير مالية، وذلك فضًلا عن تمويل مشروعات البنية الاساسية والتنمية المجتمعية والتدريب. ففيما يتعلق بالخدمات المالية، فإن الصندوق يقدم خدماته التمويلية للمنشات الفردية أو الشركات الجديدة والقائمة التي ينطبق عليها تعريف المنشات الصغيرة ومتناهية الصغر كما وردت بقانون تنمية المنشات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004، ويتم تمويل كافة الانشطة المرخص لها بالعمل طبقا للقوانين السائدة للدولة، وتشمل كافة المشروعات الانتاجية والخدمية والتجارية التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بشرط توافر الجدوي الفنية والاقتصادية لكافة المشروعات الممولة ومطابقتها للالتزامات البيئية.

وفيما يتعلق بالخدمات غير المالية، فأنها تتعلق بالأساس بدعم تحويل القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي، واتاحة فرص ومنافذ تسويقية لاصحاب المشروعات من خلال عرض منتجاتهم بسلاسل القطاع العام والسلاسل التجارية الكبري، والتسويق لكافة منتجات المشروعات الصغيرة من خلال المعارض التابعة للصندوق التي تُقام بصفة دورية في محافظات الجمهورية، وايجاد سوق دائم بين اصحاب المشروعات من خلال خدمات Business Match Making B2B. كما تشمل تلك الخدمات الترويج لفكر الحاضنات واختيار انسب الجهات المشاركة، وتقديم حزم تمويل ودعم فني (بدء تطوير سلاسل القيمة)، وعقد ندوات للتوعية بأهمية ريادة الاعمال وخدمات الصندوق. وأيضًا تقديم دعم فني متخصص في المجال الصناعي والزراعي والخدمي، ووضع افكار ودراسات جدوي استرشادية للمشروعات الزراعية والصناعية، وتوفير خدمة معلومات الاعمال، وتنفيذ مشروعات متخصصة مع جهات مانحة (دعم سيدات الاعمال– الدعم الاقتصادي للمراة– تنمية التجمعات الطبيعية).

وفيما يتعلق بتمويل مشروعات البنية الاساسية والتنمية المجتمعية والتدريب، فقام الصندوق بـ 1) توفير فرص عمل مؤقتة في المجتمعات المستهدفة طبقًا لخريطة الفقر بغرض تحسين الظروف المعيشية بالمناطق الفقيرة والمستهدفة مع التركيز على اسلوب الادارة والمتابعة والاشراف والاستدامة. 2) تنفيذ مجموعة من المبادرات والخدمات المجتمعية والبشرية، والعمل على إيصالها الي أكبر قطاع من المواطنين. 3) حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تطبيق "خطط الادارة البيئية المتكاملة" وذلك بالمشروعات الممولة كليًا او جزئيًا من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويتضح مما سبق، أن عمل الصندوق ركز، بالإضافة إلى مهمته المباشرة بالمتعلقة بالتشغيل، على أربع اهتمامات رئيسية، هي: تعظيم القيمة المضافة، والحد من الواردات، وتحفيز التصدير إلى الخارج، وتعظيم صادرات الخامات الأولية.

وخلال الفترة من تأسيسيه حتى 2016، نجح الصندوق في ضخ مبلغ 30 مليار جنيه وجهت لتمويل 2.3 مليون مشروعاً وفرت نحو 4.5 مليون فرصة عمل[1]، واتسمت مشروعاته بالفعالية في الحد من مشكلات والبطالة والاغتراب والهجرة بين الشباب مع عدم وجود فروق بين المستفدين المغتربين وغير المغتربين وتحديدهم للصعوبات التي تحد من فعالية برامج الصندوق في مواجهة مشكلات الشباب[2]. وأبرزت الدراسات الميدانية الدور الذي قامت به مشروعات الصندوق في إحداث

---

[1] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق.**

[2] رمضان احمد عبدالمطلب: **فاعلية برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مواجهة مشكلات الشباب**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الخدمة الاجتماعية، بكلية التربية، جامعة الأزهر، 2010.

تعديل او تغير في الظروف البيئية التي تحول دون توظيف الشباب لامكانياته وقدراته[1]. وبصورة عامة، تمثلت أعلى شريحة عمرية مستفيدة من عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية هى الشريحة العمرية 30–40 سنة، والتي ركزت على مشروعات الانتاج الحيواني، والمشروعات التجارية والصناعية ومشروعات المهن الحرة[2].

ورغبة في تطوير العمل بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، أنشئ في أبريل 2017 جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وتنمية الصغر ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية في أبريل 2017، وتم دمج مجلس التدريب الصناعي بالكامل فيه، وجاء ذلك في ظل رؤية جديدة لتنشيط العمل بالقطاع ظهرت ملامحها في يناير 2016 بإعلان الرئيس عن مبادرة البنك المركزي، وقيام مجلس النواب باستحداث لجنة للتشغيل والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مارس 2016.

وتتمثل أبرز الفروق الأساسية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز تنمية المشروعات في كون الأخير يهدف إلى التكامل والتنسيق مع جميع جهات الدولة لزيادة فاعلية المبادرات والبرامج التمويلية المطروحة، ويتوسع في تقديم الخدمات غير المالية لشرائح أوسع مقارنة بالصندوق الذي كان يقصر على سبيل المثال الاشتراك في المعارض التي ينظمها على المستفيدين من أنشطته.[3]

2. <u>الوزارات والهيئات الاخري:</u>

بالإضافة إلى هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، برزت جهود وزارات وهيئات أخرى في نفس المجال أبرزها، وزارات الصناعة، والاستثمار والتعاون الدولي، والشباب والرياضة، ووزارة المالية.

تعمل وزارة الصناعة على دعم تنافسية الصناعات المتوسطة والصغيرة في الأسواق الأجنبية من خلال قطاع تنمية قطاع تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة، الذي يعمل على أربعة محاور، هى: السياسات، والبحوث اللازمة لتطوير القطاع، والتنسيق مع الأطراف المعنية داخل الوزارة وخارجها، وإتاحة المعلومات[4]، ويقوم بممارسة 11 نشاطًا، وذلك على النحو التالي[5]:

---

[1] حنان أمين إسماعيل، **الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره في مواجهة مشكلات الشباب**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 2004.

[2] نوران محمد حسين، **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تفعيل ثقافة العمل الحر لدي الشباب من الجنسين**، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات والعلوم البيئية، جامعة عين شمس، 2013.

[3] نيفين جامع: تنمية المشروعات يتبنى استراتيجية توسعية خلال 2018، **الموقع الالكتروني لجريدة المال**، 8 يناير 2018.

[4] الأهداف، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة، **الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة**، تاريخ الدخول 1 مايو 2020. متاح على رابط
http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/SMEExportDevelopmentPoliciesSector/Pages/Goals.aspx

[5] الأنشطة، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة، **الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة**، تاريخ الدخول 1 مايو 2020. متاح على رابط
http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/SMEExportDevelopmentPoliciesSector/Pages/Activities.aspx

1. "دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة وإقتراح الحلول المناسبة لها بما يوفر مناخا ملائما لزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية وتحليل ومتابعة أداء هذه المشروعات في مصر.
2. إعداد الدراسات والبحوث عن التجارب الدولية المختلفة في مجال تنمية القدرات التنافسية والتصديرية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومحاولة الإستفادة من النماذج الناجحة في إدارة تلك المشروعات وإقتراح تطبيقها فى مصر ، وإجراء البحوث النوعية والقطاعية المتخصصة حول مختلف الموضوعات المتعلقة بتنمية القدرة التنافسية للمشروعات المتوسطة والصغيرة بهدف زيادة صادراتها.
3. التنسيق والتعاون مع جميع أجهزة وقطاعات وزارة التجارة والصناعة بغرض التعرف على سبل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وفقا لإختصاص كل جهاز وقطاع منها
4. التنسيق مع الصندوق الإجتماعي للتنمية وبرامج تحديث الصناعة ومختلف الجهات المحلية المعنية في جميع الموضوعات التي تتعلق بتنمية القدرة التنافسية والتصديرية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ، وكذلك التنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية العاملة في مجال دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لتعريفها بدور وزارة التجارة والصناعة في تنمية القدرة التنافسية والتصديرية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومحاولة الإستفادة بما تقدمة هذه المنظمات والوكالات لصالح قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر.
5. التنسيق مع أجهزة الإعلام المختلفة وإعداد الحملات الإعلامية للتوعية بدور وزارة التجارة والصناعة في تنمية القدرة التنافسية والتصديرية لهذه المشروعات وكذا تقديم التوعية والترويج للسياسات والبرامج الخاصة بتنمية القدرة التنافسية والتصديرية للمشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال إصدار النشرات والدوريات والتحديث الدوري للموقع الإلكتروني للمشروعات المتوسطة والصغيرة بالوزارة .
6. الاشتراك في إقتراح وتعديل التشريعات والتنظيمات والقوانين الخاصة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وخاصة فى مجالات التنافسية والتصدير .
7. إعداد قواعد البيانات الخاصة بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة بهدف المساعدة في دعم إتخاذ القرار الخاص بزيادة القدرات التنافسية والتصديرية لهذه المشروعات مع إجراء التحديث الدوري لهذه البيانات.
8. العمل على تشجيع برامج وعقود التسويق المتكامل للإستفادة من خبرات شركات التوزيع الكبرى من حيث قدرتها على إتباع أساليب التسويق الحديثة محليا وعالميا.
9. توفير المعلومات المتقدمة عن الأسواق الخارجية من حيث العلاقة بالاقتصاد والصناعة عن طريق قواعد البيانات الإلكترونية .
10. الإهتمام بتنظيم الجهود الجماعية لدعم الصادرات من خلال إقامة مجالس التسويق ذات التمويل الذاتي.
11. دراسة توفير حوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة لكي تشارك في المعارض الداخلية والخارجية ".

وبجانب عمل القطاع، يوجد كل من مركز تحديث الصناعة الذي يسعي إلى "تحسين القدرة التنافسية للصناعات المصرية، وزيادة اندماجها في الأسواق العالمية، وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي"، والهيئة العامة للتنمية الصناعية التي تتعامل في المقام الأول مع الرخص الصناعية وتخصيص الأراضي للأنشطة الصناعية المتوسطة والصغيرة[1].

وتعمل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي من خلال الهيئة العامة للاستثمار على تحديث الفرص الاستثمارية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المتاحة، التي ضمت حوالي (3000) فرصة، وأن تكون كل منطقة استثمارية متخصصة في أحد أحد مجالات الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: ميت غمر بمحافظة الدقهلية (صناعات الألمونيوم والصناعات الهندسية)، ومركز الصف بمحافظة الجيزة (صناعات الفخار)، ومدينة بنها بمحافظة القليوبية (الصناعات الغذائية)، وذلك بجانب التفاوض وتوفير التمويل اللازم للمستثمرين من اجل دعم المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة، وتسهيل إجراءات إصدار الموافقات والتراخيص والتدريب اللازمة، وذلك وفقًا لبيان الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار أمام مجلس النواب في فبراير 2020. كما أسست الهيئة مركز فكرتك شركتك لريادة الاعمال، والذي يوفر حزم متكاملة من الدعم للمستثمرين الصغار ورواد الأعمال في جميع مراحل تأسيس مشاريعهم[2].

واستندت هذه الجهود علي استراتيجية الهيئة لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة التي أطلقتها الهيئة في نوفمبر 2008، وتقوم على أربعة محاور رئيسية، هى: إحياء ثقافة ريادة الأعمال من خلال بناء حاضنات لتطوير الشركات القائمة على التكنولوجيا، وتدشين منشآت عنقودية تكون قادرة على المنافسة في المناطق الحرة العامة والمناطق الاستثمارية الخاصة ووضع برامج تدريبية لرفع مستوى المهارات لأصحاب المشاريع، وتحسين وصول الشركات المتوسطة والصغيرة للخدمات التمويلية، وتعزيز خدمات تطوير الأعمال وبناء بوابة على شبكة الإنترنت للشركات المتوسطة والصغيرة.

ونشطت وزارة الشباب والرياضة من خلال الإدارة المركزية للمشروعات وتدريب الشباب في تقديم خدمات الدعم الفني لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، وفي تنظيم المعارض الترويجية لمنتجاتها في مراكز الشباب، وتعاونت مع هيئة تنمية المشروعات في إطلاق مسابقة "مفتاحك مشروعك" في عام 2018، والذي بمقتضاه تم اختيار 81 مركز شباب بواقع 3 مراكز في كل محافظة لإقامة مشروعات للشباب بداخلها، وذلك بتمويل يبلغ 100 ألف جنيه لكل مشروع[3].

وتلعب وزارة المالية دورًا مساندًا، ففي عام 2000 أنشأت وحدة تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة لتطوير سياسات دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة. وطورت الوحدة استراتيجية وطنية لتحسين القدرة التنافسية لهذه المشاريع أقرها رئيس الوزراء في عام 2004. وبالرغم من جهودها، إلا أن الوحدة افتقرت إلى آلية لتنفيذ الاستراتيجية[4]. من زاوية أخرى، تختص الهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها بمنح تراخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وضع الضوابط والقواعد لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ومعايير الملائمة المالية التي تلتزم الشركات المرخص لها باتباعها وقواعد الرقابة والاشراف عليها.

---

[1] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق.**

[2] الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار يعرض جهود دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بمجلس النواب، **الموقع الالكتروني للهيئة العامة والاستثمار**، 9 فبراير 2020.

[3] تفاصيل الاشتراك في مسابقة "مفتاحك مشروعك" من جهاز تنمية المشروعات، **الموقع الالكتروني لجريدة الوطن**، 30 أكتوبر 2018.

[4] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق.**

بجانب هذه الجهات، نشطت وزارة الاتصالات من خلال مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال " TIEC " على تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، ومن خلال تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات على تقديم الدعم المالي المباشر وغير المباشر لتعزيز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال التكنولوجيا، وتوفير خدمات الاحتضان لها[1].

وبصفة عامة، يُلاحظ تداخل وتعدد الجهات المنوط بها الإشراف أو صنع السياسات الخاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتنفيذها على الرغم من أن القانون يعطي الولاية الرئيسية للصندوق الاجتماعي للتنمية للإشراف عليها[2].

3. <u>البنك المركزي:</u>

لعب البنك المركزي دورًا في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بدءًا من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ففي إطار المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي للقطاع (2008–2011)، أطلق البنك في ديسمبر عام 2008 أطلق البنك مبادرته لتنشيط تمويل المنشآت، وتعزيز وصول المؤسسات المتوسطة والصغيرة للخدمات المصرفية، وفي عام 2009، أنشئ البنك وحدة المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمعهد المصرفي بهدف دعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات المتوسطة والصغيرة بالبنوك، ورفع الوعى لدى أصحاب المشروعات طالبة التمويل[3]. وفي هذا السياق، قدم البنك حوافز متعددة للبنوك العامة والخاصة من أجل زيادة محفظة قروض المنشآت الصغيرة وغيرها ([4])، ومع ذلك، ظلت نسبة التمويل الموجه للمشاريع المتوسطة والصغيرة تتراوح بين 3 و4% فقط من إجمالي محافظها الائتمانية ([5]).

غير أن الانطلاقة الكبرى في نشاط البنك في هذا الاتجاه جاءت مع مطلع عام 2016 حيث أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي في حفل تدشين يوم الشباب المصري في 9 يناير مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب بمبلغ 200 مليار جنيه على مدة أربع سنوات بفائدة تقل عن 5% بهدف تمويل 350 ألف عميل وخلق 4 ملايين فرصة عمل جديدة[6].

في هذا السياق، أصدر البنك المركزي عددًا من القرارات المنظمة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة. ففي عام 2016، قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري عام 2016 زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة والمتوسطة والصغيرة لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20%من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في مصر وذلك خلال أربع سنوات من القرار، بغرض حث البنوك على التوجه لتمويل هذه المشروعات.

---

[1] انظر: "البرنامج القومى للحاضنات التكنولوجية"، **موقع الهيئة العامة للاستعلامات**، 1 نوفمبر 2015. متاح على رابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=114231#.V132vLt97IU

[2] "SME Policy And Promotion ", "Egypt - Business Climate Development Strategy Organization for Economic Co-operation and Development" (**OECD**), June 2010

[3] محمود نحمده على إبراهيم، دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري في 2015، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 58.

[4] "Micro, Small and Medium Enterprises in Egypt, Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis", **Creative Associates International**, August 2014.

[5] "واقع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر"، **اتحاد المصارف العربية**. متاح على رابط:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041605158815851608159315751578 1575/7690/0

[6] البنك المركزي يطلق مبادرة شاملة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة"، **موقع جريدة الوطن**، 10 يناير 2016:
http://www.elwatannews.com/news/details/910063

وتبع ذلك القرار المبادرات التالية:

أ- **مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة بمعدل عائد5%**، وهدفت إلى توفير تمويل بسعر عائد متناقص منخفض يبلغ 5% للشركات والمشروعات الصغيرة فقط مع منح الأولوية للمشروعات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة الأنشطة ذات الكثافة العمالية، والمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك الشركات والمشروعات لمحاولة الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهم على مستوى المحافظات. وسمحت المبادرة للبنوك بتمويل الشركات والمشروعات الصغيرة بحد أقصى 10مليون جنيه مصري، وذلك دون اشتراط الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات لمدة سنتين كحد أقصى وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيل تلك المشروعات بشكل تدريجي لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة.

ب- **مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة بمعدل عائد7%**، والتي قامت بتخصيص مبلغ 5مليار جنيه كتمويل متوسط او طويل الاجل بحد اقصي 40مليون جنيه مصري للعميل الواحد بسعر عائد متناقص منخفض يبلغ7% عائد، وذلك عن طريق بنك واحد ولمدة حدها الأقصى 10 سنوات للشركات والمشروعات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجال الصناعة، والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة، أو لتمويل عمليات شراء آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة.

ج- **مبادرة المشروعات متناهية الصغر**، فأصدر البنك قرارا بإضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح من البنوك مباشرة للأشخاص والشركات والمشروعات، أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الاهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى نسبة 20% الواردة بالكتاب الدوري الصادر عام 2016، بما من شانه إلزام البنوك بتخصيص هذه النسبة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور هذا القرار. وسمح البنك المركزي للبنوك بتمويل الشركات والمشروعات متناهية الصغر دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات بحد أقصى عامين من تاريخ المنح ، وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيل تلك المشروعات بشكل تدريجي لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة.

د- **ضمان مخاطر الائتمان**، قام البنك المركزي المصري في شهر ديسمبر2017 بالمساهمة بنسبة 20% في راس مال شركة ضمان مخاطر الائتمان بإصدار ضمانة بقيمة 2 مليار جنيه مصري إلى الشركة مقابل قيامها باصدار ضماناتها للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة.

هـ- **الاستعلام الائتماني**، قامت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-SCORE)، بتطبيق نموذج متجانس لتصنيف المشروعات من خلال تصميم نظام تقييم الجدارة الائتمانية للعميل لتحسين اتساق وموضوعية القرارات الائتمانية عوضا عن قيام كل بنك ببناء نظام مستقل به.

إضافة إلى ما سبق، هناك مبادرات أخرى يتبناها البنك المركزي المصري لدعم القطاع تمثل أبرزها في الشراكة مع جامعة النيل في تنفيذ مبادرة "رواد النيل" لمدة خمس سنوات، ويقوم من خلالها البنك بتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات

المتوسطة والصغيرة في مراحلها المختلفة بدءا من الفكرة حتى النمو والنضوج، إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة.

وتمثلت أهم إنجازات المبادرة حتى ديسمبر 2018 فيما يلي:

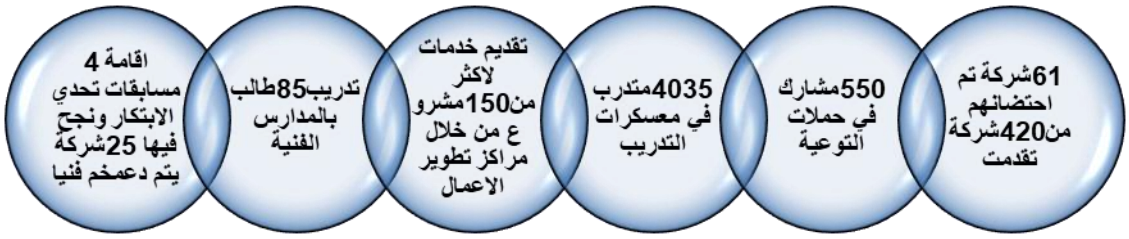

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، ديسمبر 2018، ص35.

وفي مجال تقييم دور البنك المركزي في مجال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، تبرز الملاحظات التالية:

أولها، أن غالبية الدعم المقدم قد اتجه إلى دعم مشروعات قائمة بالفعل، وليس إلى دعم مشروعات جديدة. وحسب تصريح نائب محافظ البنك المركزي في 9 ديسمبر 2019، أنه تم إقراض مبلغ 150 مليار جنيه استفاد منه عدد 575 ألف مشروع منهم 100 ألف مشروع جديد أى أن 82.7% من التمويل اتجه إلى دعم مشروعات قائمة و17.3% لدعم مشروعات جديدة.

وثانيها، يرجع ضآلة التمويل الممنوح للشباب في إطار المبادرة إلى اتسام تصميمها بالعديد من الثغرات،

أ) أن الفئة المستهدفة تقتصر على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الرسمية التي تمثل 18% من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث تمثل المشاريع غير الرسمية 82%، وذلك بسبب الاشتراطات التي تتطلبها البنوك من الشباب للحصول على القروض.

ب) الاعتماد على المعهد المصرفي لتدريب المتقدمين للحصول على التمويل من البرنامج من خلال وحدة المشروعات المتوسطة والصغيرة بالبنك[1]. في حين أن هناك حاجة متزايدة لتوفير تدريب غير مالي او غير مصرفي متخصص لمن يرغب في إطلاق هذه المشاريع على غرار التجربتين السعودية أو البحرينية، وهو تدريب لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة خبرة متميزة فيه.

[1] محمود نحمده على إبراهيم، دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري في 2015، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **مرجع سابق**، ص 58.

ج)، أنه ترتب على المبادرة وجود سعرين للفائدة في السوق، حيث من المفترض أن هذا التمويل متوفر بفائدة 5% متناقصة، وفي نفس الوقت هناك سعر فائدة في البنوك يصل إلى 12%، مما دفع بعض الشباب إلى أخذ القروض ووضعها في البنوك ذات الفائدة الأعلى دون إقامة أية مشاريع للحصول على فرق سعر الفائدة.

د) وكما يرى بعض الخبراء، فأن سبب تخوف البنوك من الاقراض للمشروعات الصغيرة ضمن مبادرة رئيس الجمهورية يأتي من أن الاقراض يتم من احتياطي البنك لدى البنك المركزي وهو ما يشكل خطورة على الاستقرار المالي للبنك.

د) وهو الأهم عدم تمتع الجهاز المصرفي المصري بخبرة كبيرة في مجال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب سوى من 2008. ويوضح ذلك ما رصده اتحاد المصارف العربية من تدني نسبة التمويل الموجه من البنوك المصرية للمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتراوحها في الغالب بين 3 و4% فقط من إجمالي محافظها الائتمانية[1].

وثالثها، ظهور عدد من التطورات الإيجابية في عام 2019، أهمها بدء بنكي مصر والقاهرة الإقراض على المستوى متناهي الصغر في عام 2019.

4. <u>الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص:</u>

نشطت الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال مجالين رئيسين. ارتكز الأول على تقديم خدمات الإقراض المباشر، والذي تلاحظ ارتفاع الفائدة المستحقة عليه مقارنة بالفائدة المتحصلة من جهاز تنمية المشروعات أو من البنوك. والثاني من خلال تقديم خدمة "الحضانات". في هذا السياق، برزت برامج الدعم وحضانات Incubators ومُسرعات Accelerators ريادة الأعمال التي تقيمها الوزارات والجامعات وشركات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني والتي تقدم خدمات التوعية والتدريب والإرشاد والتمويل ومساحات العمل المشتركة Co-working spaces، والإعلام عما حققته هذه المشروعات.

في ظل تعدد الجهات المسئولة عن دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، ودور هذه المشروعات في النهوض بالاقتصاد القومي، تنشأ الحاجة إلى بحث آليات وإجراءات دعم ونطوير عمل هذه المشروعات على النحو الذي يبرز في الفصل الثالث.

[1] إبراهيم الغيطاني، **مرجع سابق**.

الفصل الثالث

النتائج والتوصيات: آليات دعم وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة

كشف الفصل السابق الخاص بالإطار المؤسسي والقانوني لدعم عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغير في مصر عن تبني الدولة من عام 2014 سياسات تهدف إلى تنشيط العمل بهذا القطاع على النحو الذي برز في إطلاق السيد الرئيس مبادرة البنك المركزي في يناير 2016، واستحداث مجلس النواب لجنة للتشغيل والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مارس 2016، وإنشاء هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في أبريل 2017، وتقديم الحكومة مشروع جديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أغسطس 2019 وافق عليه مجلس النواب مبدئيًا في يناير 2020.

في هذا السياق، يعرض الفصل للسياسات والإجراءات المقترحة بشأن تفعيل عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، وذلك بالاستفادة من نتائج تقييم الدراسات الميدانية التي اهتمت بالموضوع[1]، والمقابلة الميدانية مع عدد من المسئولين والشباب المعنيين بالملف[2]، واستعراض أبرز الخبرات الدولية وبحث كيفية الاستفادة منها. وتمثلت أبرز هذه السياسات والإجراءات في تكامل هذه المشروعات مع الحركة الكلية للاقتصاد،و توفير حزمة حوافز متكاملة للنهوض بالمشروعات المتسوطة والصغيرة، وتكثيف برامج التوعية المقدمة للشباب بشأن أهمية القيام بتنفيذ مشروعاتهم ومبادراتهم الخاصة.

أولاً: التكامل مع الحركة العامة للاقتصاد

بالنظر إلى أن الأغلبية الساحقة لوحدات القطاع الخاص في مصر تندرج ضمن قئة المشروعات المتوسطة والصغيرة، حيث تمثل 99% من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص (ما عدا الزراعة)، وتقوم بتشغيل حوالي 66% من إجمالي القوة العاملة وخصوصًا المرأة، وتساهم بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة، وتساهم بنسبة 4% من إجمالي الصادرات أي أن إنتاجها موجه أساسًا إلى السوق الداخلي، فأنه من المهم أن تتكامل هذه المشروعات مع مجمل الحركة الكلية للاقتصاد، وذلك من خلال:

1. العمل على التكامل بين جهود الوزارات والهيئات المعنية بعمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بحيث يتم ذلك في ضوء استراتيجية موحدة للنهوض بالقطاع، وبما يقضي على الازدواجية والتضارب وعدم التنسيق خاصة في مجال تقديم الخدمات غير المالية للمتقدمين.

---

[1] يوجد ملخص لهذه الدراسات في: د. أحمد مجدي حجازي (إشراف وتحرير)، **الشباب المصري وقضاياه: دراسة توثيقية تحليلية للبحوث والدراسات الاجتماعية 2000-2015** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج بحوث الشباب، 2019).

[2] تشمل قائمة الخبراء الذين تم مقابلتهم الأستاذ يوسف ورداني مساعد وزير الشباب والرياضة لتطوير قدرات الشباب، والأستاذة سالي سعيد مسئول التدريب بالإدارة المركزية للمشروعات وتدريب الشباب بوزارة الشباب، والمهندس أحمد الجندي رئيس قطاع بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لمجلس الوزراء.

2. تكليف إحدى الجهات البحثية بعمل دراسة تحليلية لنتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية (التعداد الاقتصادي الخامس)، وذلك للتعرف على اتجاهات التوسع أو الانكماش في مجالات عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتحديد القطاعات الواعدة، وذلك حتى يسترشد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة بها.

3. تسريع خطوات دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد، وذلك بما يمكن من تقديم الحوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة التي لا يتوافر إطار قانوني داعم لها، وعلى النحو الذي يؤدي الي رفع كفاءتها، ويؤهلها للقيام بالمهام التنموية المنوطة بها.

4. وأوضحت الدراسة صعوبة الاندماج الكامل للقطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي وقت إجراء الدراسة، وإن اقترحت خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع تباعًا. كما كشفت عن عدم وجود ثقة بين العاملين في ذلك القطاع والدولة، وعدم وجود رؤية واضحة للحكومة في التعامل مع القطاع غير الرسمي خاصة من حيث عدم تكامل جهود الجهات الحكومية المختلفة، وضعف استراتيجيات الاتصال بين الحكومة والعاملين في ذلك القطاع.

5. ربط المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمشروعات الكبيرة، وذلك استرشادًا بخبرة كل من الصين والهند حيث وظيفة هذه المشروعات هي تصنيع مدخلات أو مستلزمات المشروع الكبير، أى أنها تعمل فتكون مشروعات وصناعات "مغذية" له.

6. تشجيع تجمعات الإنتاج الطبيعية، والتي نجح فيها بعض القرى في مصر في إنتاج مصنوعات عالية الجودة وذات ميزة تنافسية مثل فوة وإخميم وكرداسة، وتوفير فرص التمويل لزيادة إنتاجها مع دراسة عوامل نجاحها وإمكانية تكرار التجربة في قرى أخرى مماثلة، وذلك بالاستفادة من خبرة الهند المنفذة في هذا الإطار.

ثانيًا: توفير حوافز للمشروعات المتوسطة والصغيرة

كان هناك اتفاق بين الخبراء والشباب على معاناة المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر عمومًا من ضعف فرص التسويق، وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدم، وتدني القدرة التنافسية، واختلاف فائدة الإقراض التي تقل بالنسبة للمشروعات الكبيرة وترتفع بالنسبة لباقي المشروعات. وكذلك في مواجهة المشروعات متناهية الصغر مشكلة تمويل إضافية تتمثل في قلة عدد البنوك الراغبة في دعم هذا النوع من المشروعات، وارتفاع فائدة الإقراض التي تقدمها شركات التمويل إلى 40% أحيانًا.

في هذا السياق، تبرز أهمية توفير مجموعة متكاملة من الحوافز التسويقية والضريبية والتمويلية:

1. توفير الحوافز لتسويق منتجات المشروعات المتوسطة والصغيرة. واختلفت ممارسات الدول في هذا الشأن ما بين إلزام الشركات الكبيرة الفائزة بمناقصات حكومية بتخصيص نسبة معينة من قيمة المناقصة لصالح الشركات المتوسطة والصغيرة (30% في اليابان)، وتشجيع الشركات الكبيرة على التعاقد من الباطن مع المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتوجيه الجهات الحكومية بشراء نسبة معينة من احتياجاتها من منتجات هذه المشروعات (كوريا الجنوبية)، وقصر إنتاج عدد من السلع الاستهلاكية على المشروعات المتوسطة والصغيرة لضمان تسويق منتجاتها مع إعطاء الشركات الكبيرة الحق في إنتاجها بشروط معينة مثل تصدير 50% من الإنتاج للخارج (الهند)

2. تـوفير الحـوافز الضـريبية بمـا يسـاعد هـذه المشـروعات علـى الاسـتمرار والنمـو. ويُقتـرح فـي هـذا المجـال إعفـاء المشـروعات الصـغيرة مـن ضـريبة الـدخل لمـدة معينـة، ومـنح حـوافز ضـريبية للمشـروعات المُقامـة فـي المنـاطق النائيـة (اليابـان وكوريـا الجنوبيـة)، أو المشـروعات العاملـة فـي مجـال التكنولوجيـا المتقدمـة لمـدة معينـة (ماليزيـا). ويمكـن ربـط الحـوافز الضـريبية بحجـم القيمـة المضـافة، والمسـتوى التكنولـوجي، وتـدريب وتأهيـل العمالـة، وبالسـلع التي تدخل ضمن سياسة إحلال الواردات.

3. توفير التيسيرات التمويلية والإقراض بأسعار فائدة مناسبة، وتطوير العمل المصرفي بما يراعي تنوع المنتجات التمويلية، وتقديم برامج مختلفة من ضمانات الائتمان، ومراجعة الأعباء التأمينية على هذه المشروعات. أضف إلى ذلك توفير الخدمات غير المالية التي تساعد على نجاح هذه المشروعات.

ثالثًا: تكثيف برامج التوعية المقدمة للشباب

أشارت نتائج الدراسات الميدانية التي قام بها بعض رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية، وما أسفرت عنه مقابلة عدد (2) من الشباب النشيطين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة وريادة الأعمال إلى أن هناك اتفاق بين الشباب الذين تم استطلاع آرائهم على أن السبب الرئيسي في إقبالهم على الاستفادة من الفرص التي يقدمها الصندوق هو هو عدم وجود فرص عمل بالحكومة، وصعوبة الحصول على فرص بالقطاع الخاص.

كما كشفت هذه الدراسات عن مواجهة الشباب لعدد من المشكلات التي تمنع استفادتهم من الفرص التي يقدمها الصندوق، والتي تتمثل في مشكلات خاصة بالمشروع نفسه من الناحية الإدارية والتسويقية، بجانب المشكلات الخاصة بالشباب أنفسهم[1]، والتي تتمثل في عدد من الأمور أبرزها تخوف قطاع كبير من الشباب من الحصول على قروض اعتمادًا على خبرات سلبية سابقة متداولة عن "سجن" من حصلوا على قروض، وغياب روح المخاطرة والإقدام بين الشباب وتفضيلهم البحث عن وظيفة مضمونة، وضعف قدرات الأفراد أصحاب هذه المنشآت على تدبير التمويل اللازم، كذلك صعوبة نفاذ هذه المشروعات إلى أسواق المال.

في هذا السياق، من المهم قيام أجهزة الدولة بتكثيف برامج التوعية الموجهة للشباب بأهمية التوجه نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة، وذلك في ضوء عدم توافر فرص تشغيل بالجهاز الحكومي، واستثمارًا لفرص الدعم المقدمة من الدولة في هذا الإطار. ويتوازى مع ذلك استثمار منصات التواصل الاجتماعي في إبراز التجارب الناجحة للشباب الذين أقاموا مشروعاتهم المتوسطة والصغيرة مثل شارع 306، ونفنيد الشائعات والآراء المغلوطة حول سجن بعض الشباب نتيجة تعثرهم عن تنفيذ مشروعاتهم.

[1] حنان امين اسماعيل، **مرجع سابق**.

قائمة المراجع

وثائق أولية:

1. "نص قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (141) لسنة 2004":
http://www.sfdegypt.org/web/sfd/actions-and-rules
2. "قرار مجلس إدارة البنك المركزي بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة"، موقع البنك المركزي المصري، كتاب دوري، 16 ديسمبر 2008:
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/5B0AACFA-353D-43AE-8A8A-FF91CB2A9048/1319/14SMEs_AR.pdf
3. "قرار مجلس إدارة البنك المركزي بشأن إصدار تعريف للشركات والمنشآت متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة"، موقع البنك المركزي المصري، كتاب دوري، 7 ديسمبر 2015:
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/0AC934E0-BE46-4914-8471-521986947730/3464/Circulardated7December2015regardingtheMSMEsdefinit.pdf
4. كتاب دوري بتاريخ 22 مارس 2016 بشأن الإيضاحات الخاصة بتعليمات الشركات المتوسطة والصغيرة، وتركز المحافظ الائتمانية، والقروض لأغراض استهلاكية الصادرة في 11 يناير 2016، البنك المركزي المصري.

كتب:

1. الشميمري احمد، وسرور على سرور، **حاضنات الاعمال** (الرياض: مكتبة الشقري،2013)
2. حمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي** (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004)
3. محمد صالح الحناوي، واخرون، **حاضنات الاعمال، الدار الجامعية** (الاسكندرية: الدرار الجامعية، 2001)
4. نجوي عبدالهادي ترك، **الاعلام وهموم مشروعات الشباب الصغيرة** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)

دوريات:

1. الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمى في مصر، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، العدد رقم 275، معهد التخطيط القومي، يناير 2016.
2. إبراهيم الغيطاني، إعادة تقييم منظومة المشاريع الصغير ومتناهية الصغر في مصر، **سلسلة بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 17، يوليو 2016.
3. ثائر محمود رشيد واخرون، استراتيجية دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الي تجربة العراق، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد5، العدد10، 2013.
4. عمر خلف فزع، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق–التوطين والتمويل، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**،2013 .

5. غادة برسوم، "البطالة بين الشباب وأشياء أخرى"، **الملف المصري**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، مايو 2015.
6. مني عطية حزام خليل: التخطيط للتنمية البشرية المستدامة لاعادة تاهيل الشباب في سوق العمل، **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، جامعة حلوان،س2008، ع25 (اكتوبر2008)، ص ص1361-1394.
7. يحيى مختار، "ورقة بحثية بعنوان وضع وتحديات المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر"، **المركز المصري للسياسات العامة**، 2014 .

الرسائل الأكاديمية:

1. حنان أمين إسماعيل، **الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره في مواجهة مشكلات الشباب**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات الإنسانية، قسم الاجتماع، جامعة الأزهر، 2004.
2. رمضان احمد عبدالمطلب: **فاعلية برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مواجهة مشكلات الشباب**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر، 2010.
3. عادل حسن محمد عبد الواحد، **تفعيل دور بنك التنمية الصناعية المصري في تمويل الصناعات الصغيرة مع التركيز على الدور البيئي**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2019.
4. عزيزة سلام حاب الله: **دور مراكز الشباب في نشر ثقافة العمل بين الشباب**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2009.
5. شيرين محمد الشرقاوي، **دور مراكز التدريب فى التنمية البشرية "دراسة لعينة من العاملين بالصناعات الصغيرة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس، 2010.
6. نجوى أمحمد عبد السلام التائب، **دور الصناعات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا: دراسة تطبيقية (1995-2004)**، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، 2017.
7. نوران محمد حسين: **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تفعيل ثقافة العمل الحر لدي الشباب من الجنسين**، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات والعلوم البيئية، جامعة عين شمس، 2013.

تقارير ومؤتمرات:

1. تقرير التنمية العربية: **المشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصادات العربية. دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة**، الإصدار الرابع (القاهرة: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2019). متاح على رابط:

http://repository.inp.edu.eg/xmlui/bitstream/handle/123456789/4698/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1%20%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9_%d9%86%d8%b3%d8%ae%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b7%d8%a8%d8%b9%d8%a9_%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%a6%d9%8a.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2. سميرة ابراهيم الدسوقي، فاعلية برامج جمعية الصناعات الصغيرة لتنمية المجتمع المحلي لمواجهة مشكلة بطالة الشباب: دراسة ميدانية مطبقة بمدينة 6اكتوبر، في: المؤتمر العلمي الثامن عشر "**الخدمة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر**"، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،2005.

مواقع على الإنترنت:

1. "دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة"، **وزارة التجارة الخارجية والصناعة**، أكتوبر 2003.
2. "المشروعات المتوسطة والصغيرة: عماد التنمية الاقتصادي في مصر"، **موقع اتحاد المصارف العربية:**
http://www.uabonline.org/ar/research
3. "واقع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر"، **اتحاد المصارف العربية:**
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/15751604160515881585160815931575157815 75/7690/0
4. المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:
http://www.mcit.gov.eg/Ar/ICT_Industry_Development/Supporting_Micro_Small_Medium_Ent erprises_ICT
5. سمير زهير الصوص، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة**، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2010.
6. البنك المركزي يطلق مبادرة شاملة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة"، **موقع جريدة الوطن**، 10 يناير 2016:
http://www.elwatannews.com/news/details/910063
7. "السيسي يطلق برنامجًا لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بقيمة 200 مليار جنيه"، **رويترز**، 9 يناير 2016:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0UN0EK2016010
8. "مشاركة واسعة من الخبراء والأكاديميين في أولى ورش عمل مركز المعلومات حول تمكين المشروعات المتوسطة والصغيرة"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 27 إبريل 2016:
http://www.idsc.gov.eg/idsc/News/View.aspx?ID=4276
9. "التنمية الصناعية تقر حزمة من التيسيرات للمشروعات المتوسطة والصغيرة"، **صحيفة المصري اليوم**، 1 فبراير 2015:
www.almasryalyoum.com/news/details/647270

المراجع باللغة الإنجليزية

Periodicals:

1. "Micro, Small And Medium Enterprises In Egypt, Entrepreneurship, Business Procedures and Value Chain Analysis", Creative Associates International, August 2014
2. "SME Policy And Promotion ", "Egypt - Business Climate Development Strategy Organization for Economic Co-operation and Development" (**OECD**),June 2010
3. "SMEs experience in Malaysia", **Egyptian Banking Institute**, Egypt, April 2011
4. "Small & Medium Enterprise Development Policies in 6 ASEAN Countries, Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation", Japan, March 2008.